تكلف الوقوف عند الإمام الهبطي

"دراسة في النحو والدلالة"

إن فهم الدلالات يتوقف على فهم الوقوف، فمن ر ُزق معرفة الوقوف رزق القدرة على الفهم الصحيح وا ٍدراك المقاصد، ولقد اعتنى السلف والخلف بتحرير الوقوف وتتبعوا تغاير الدلالات على تغاير الوقوف، وألفوا التآليف الكثيرة، وبينوا الصحيح من الضعيف، وا ٍنما استضعفوا بعض الوقوف لضعفها نحوا أو دلالة أو ضعف الاثنين معا، وقد راعني بعض اختيارات الإمام أبي عبد الله بن أبي جمعة الهبطي، ورأيت تكلفا في بعضها، فأردت أن أعكف على دراسة ما رأيته ضعيفا وأنبه عليه، وخاصة ما خالف فيه لجنة المصاحف بالأزهر الشريف، واللجنة العلمية بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وقد اتفق جمهور النحاة والمفسرين على ألا يحمل كتاب الله عز وجل على وجه ضعيف نحوا أو دلالة، وألا يحمل على وجوه فيها كثرة التقدير ما وجدت مندوحة عنه، وألا يحمل على ما فيه ضرورة أو ضعف أو شذوذ، وألا يحمل على ما لا يعرف في كلامهم أو على لغة قليلة، وألا يجوز فيه جميع ما يجوزه النحاة في شعر الشماخ والطرماح من سلوك التقادير البعيدة والتراكيب القلقة والمجازات المعقدة، كما اتفقوا على أن كلام الله أفصح الكلام فلا يحمل إلا على أحسن إعراب وأفضل تركيب، هذا، وقد رأيت أن ما وقع فيه الإمام قريب مما حذر منه النحاة، فسميت هذا البحث بـ"تكلف الوقوف عند الإمام الهبطي"؛ وقصدت بالتكلف ما حمل على تقدير بلا محوج، وما فصل فيه بين متلازمين، وما قطع فيه عامل ظاهر عن معموله، وما خالف فيه متشابه القرآن ليتأول والحمل على المتشابه أولى، وغير ذلك من وجوه متكلفة تخالف ظاهر النص وتقطع أواصره، متبعا في لك كلله المنهج الوصفي التحليلي.